

بسم الله الرحمن الرحيم

نشرة الثوابت الكترونية

تصدرها جبهة الثوابت الوطنية الارتبية

e/sabbisite2@hotmail.com

شعارنا مقاومة .. مقاومة ..حتى النصبر

عدد شهر نوفمبر 2009م

الإخبار

جبهة الثوابت الوطنية الارتبية تصبح عضوا في جبهة التضامن الارتبية

تصريح صحفي للامين العام لجبهة الثوابت الوطنية الارتبية حول مؤتمر بروكسل

موقع فرجت يعود إلى الشبكة العنكبوتية من جديد

اتحاد الكتاب الارتبيين ينال عضوية اتحاد الكتاب والأدباء العرب بالإجماع

اتحاد عمال ارتريا يشارك في الاجتماع الدوري لاتحاد العمل العرب بدمشق ويصدر من الاجتماع قرارات هامة مساندة لمطالب الشعب الارتبي في قضايا الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان

جبهة الإنقاذ الوطني الارتبية تختم أعمال مؤتمرها الأول وتصدر قرارات هامة وتنتخب المناضلين احمد محمد ناصر رئيسا لمكتبها التنفيذي وعبد الله محمود نائباً له ودكتور هبتي رئيسا لمجلسها التشريعي

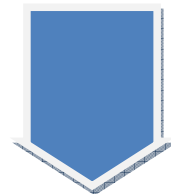
كلمة الثوابت

البرنامج السياسي لجبهة الثوابت الوطنية الارتبية الجزء الأول

تفاصيل الإخبار

جبهة الثوابت الوطنية الارتبية عضوا في جبهة التضامن الارتبية

وافقت الهيئة القيادية لجبهة التضامن الارتبية العضوية المؤسسة على طلب جبهة الثوابت الوطنية الارتبية للانضمام إلى جبهة التضامن الارتبية علما إن جبهة الثوابت الوطنية الارتبية كانت قد رحبت بجبهة التضامن الارتبية فور إعلانها عبر وسائل الإعلام ببيان صحفي ورد في حينه وأبدت استعدادها للانضمام لجبهة التضامن الارتبية ونعد جماهير التضامن أن نكون إضافة ايجابية بأذن الله واليكم نص البيان المشترك أدناه:



بسم الله الرحمن الرحيم

بيان مشترك بين جبهة التضامن الإرترية

وجبهة الثوابت الوطنية الإرترية

يا شعبنا الإرتري الوفي :-

لا شك أن تأسيس جبهة التضامن الإرترية مثل تطورا إيجابيا مهما في الساحة الإرترية بما حملته من رؤية واضحة وإدراك عال للمعطيات والتحديات الماثلة واستعداد كامل لتلبية متطلبات إنقاذ شعبنا ووطننا من المصير المظلم الذي يجرهما إليه نظام العصابة الباغي في أسمر ، وبما أبدته من موقف وطني ومسئول حيال قضايا الوحدة والتعايش والشراكة بين أبناء الشعب الإرتري عبر دعوتها التي وجهتها إلى كل القوى والتنظيمات والشخصيات والقيادات والرموز الوطنية والاجتماعية والدينية التي تجد في مشروع جبهة التضامن الإرترية نفسها ، لتعزيز هذا المشروع والإسهام في تطويره وصولا لتحقيق أهدافه النبيلة وبناء غد مشرق في إرتريا .

وتأسيسا على أرضية ترحيب جبهة الثوابت الوطنية الإرترية بتأسيس جبهة التضامن الإرترية فور إعلانها بتصريح صحفي وإبداء استعدادها للتعامل معها، ونتيجة لحوارات ونقاشات جدية وعميقة استمرت بينهما أسفرت عن اتفاق مشترك في كل ما تبنته جبهة التضامن في بيانها التأسيسي وبقية مواقفها اللاحقة وعليه فقد اتفق الجانبان علي انضمام جبهة الثوابت الوطنية الإرترية إلى جبهة التضامن الإرترية .

وبهذا فإن جبهة التضامن الإرترية وجبهة الثوابت الوطنية الإرترية لتجددان عهدهما لجماهيرهما بأنهما تسيران على الدرب الذي ارتضياه من ناحية ، ومن ناحية أخرى تجددان دعوتهما لكل المخلصين من أبناء شعبنا للعب دورهم في الدفع باتجاه استكمال مشروع جبهة التضامن الإرترية من أجل خير إرتريا وشعبها وشعوب ودول المنطقة كلها وتخليصها من العبث والتخريب المستمر الذي يمارسه نظام أسيااس أفورقي بأمنها ومصالحها الإستراتيجية .

جبهة الثوابت الوطنية

جبهة التضامن الإرترية

الأمانة العامة

الهيئة القيادية المؤقتة

2009/11/9م

القرار

إن المؤتمر العام الثاني عشر للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب المنعقد في دمشق، وبعد إطلاعه على مذكرة ومشاريع القرارات حول القضايا القومية، والمتعلق بالأوضاع على الساحة الارتيرية، يقرر مايلي:

- 1- دعوة الحكومة الارتيرية إلى إفراح المجال أمام كافة القوى الوطنية الارتيرية لتمكينها من المشاركة في السلطة وفي اعمار وبناء أرتيريا.
- 2- دعوة الحكومة الارتيرية إلى العمل لتحقيق الوحدة الوطنية وحمايتها وتعزيزها وانتهاج الحوار الديمقراطي سبيلاً إلى تحقيق ذلك.
- 3- تعزيز التضامن مع الاتحاد العام لعمال ارتيريا في نضاله من اجل الوحدة الوطنية الارتيرية وفي سبيل تحقيق التنمية وتعزيز الديمقراطية وتأكيد عروبة ارتيريا، وبذل الجهود لإعادتها لجسمها العربي، ودعم ومساندة القوى الارتيرية ذات التوجه القومي العربي.
- 4- دعوة الحكومة الارتيرية للالتزام بمبادئ الصداقة وحسن الجوار والامتناع عن التدخل في الشأن الداخلي للاقطار المجاورة.
- 5- تأكيد الهوية العربية لأرتيريا وتعزيز علاقاتها الاخوية مع جاراتها العربيات تقوم على مبدأ التضامن والتعاون وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .



جبهة الإنقاذ الوطني الارتيرية تختم أعمال مؤتمرها الأول وتصدر قرارات هامة وتنتخب المناضلين احمد محمد ناصر رئيسا لمكتبها التنفيذي وعبد الله محمود نانبا له ودكتور هبتي رئيسا لمجلسها

التشريعي

عقدت جبهة الإنقاذ الوطني الارتيرية مؤتمرها الأول في الفترة ما بين 15 أكتوبر إلى 21 منه بنجاح وقد اصدر المؤتمر عددا من القرارات الهامة خاصة فيما يتعلق بقضية الأرض والتقسيم الإداري للدولة وبهذا الخصوص نورد الفقرات المتعلقة بهذين البندين الهامين في مسألة الأراضي المصادر ويقول نصابا حسب ما ورد في البيان الختامي للمؤتمر (وأدان المؤتمر ممارسات وسياسات النظام الدكتاتوري ضد شعبنا ولا سيما التغيير الديمغرافي بنقل سكان المرتفعات إلى أراضي المنخفضات الغربية المتاخمة للحدود السودانية وتمليكهم أراضي الغير وذلك بهدف طمس معالم الشخصية الوطنية الارتيرية اجتماعيا وثقافيا ودينيا من خلال نهج الإقصاء والإحلال وإقامة مجتمع آخر بخصائص جديدة على أنقاض خصائص المجتمع الارتيري المورثة منذ أمد بعيد مؤكدا في الوقت نفسه على أن الأراضي هي ملك لأصحابها ولا يحق لأي جهة التصرف فيها دون إرادتهم وعليه طالب المؤتمر بإعادة الأراضي التي نزعها النظام إلى أصحابها كما طالب بضرورة العودة إلى التقسيم الإداري التاريخي للأقاليم). وهذا وقد بعث الأخ/ أمين أمانة شئون الاتصالات الخارجية برفقية تهنئة بمناسبة نجاح المؤتمر نيابة عن الأمانة العامة لجبهة الثوابت الوطنية الارتيرية.

نشرة الثوابت الكترونية

عدد شهر نوفمبر الصفحة 2009

كلمة الثوابت

بانضمام جبهة الثوابت إلى جبهة التضامن الارترية تكون جبهة الثوابت الوطنية الارترية حققت احد أهدافها التأسيسية والتي كانت تسعى لتحقيقه وهو قيام كتلة وطنية وبما إن جبهة التضامن الارترية في بيانها التأسيسي قد طرحت نفس المنطلقات التي كنا نؤسس بها مقترحنا للكتلة الوطنية فكان لزاما علينا إن نتخذ الموقف الصحيح المتجرد رغم أن الفكرة قد رأت النور بمبادرة التنظيمات المؤسسة لجبهة التضامن الارترية وعلية أن دخولنا في جبهة التضامن الارترية إنما هو انسجاما مع ما كنا نطالب ونسعى لتحقيقه وعلية لم نتردد في إعلان تأييدنا له فور نشر بيانها الأول دون إن نضع اعتبار لا ي حسابات حزبية ضيقة تقف عائقا أمام إعلان موقفنا هذا وبهذه السرعة لأننا نعتقد بان الاعتبارات البرتوكولية التنظيمية أو الحزبية التي تقف عائقا أمام المبادرة الصادقة في دعم أي عمل جاد وهادف والذي يحقق نفس الأهداف والمنطلقات إنما هي قتل للروح الثورية التي يجب إن تتحلى بها كل قيادة تنظيم أو حزب مقاوم معارض لان ما نملكه ويمكن أن تقدمه في مرحلة المقاومة هو الاستعداد للتضحية والإيثار طالما حلمنا سوف يتحقق لا يهم بيد من..وإلا إن الوقوف طويلا أمام الحسابات الحزبية التي تبني على معادلة الربح والخسارة سوف يجعل من إمكانية تحقيق أهدافها وتطلعاتها المعلنة في حكم المستحيل لأنها ببساطة تخسر عامل الزمن الذي هو العامل الرئيسي في حسم الصراع مع النظام القائم الذي يراهن هو عليه أكثر من أي شئ آخر لان كل يوم جديد تطلع عليه الشمس يعمل على تكريس هيمنته على السلطة والثروة هذا على الصعيد العام فما بالك نحن على وجه الخصوص الذين تصدر أراضينا وتتهب ثرواتنا وتمحى هويتنا بل يلغي وجودنا تماما كل يوم جديد يمر.

وعليه نحن أوج ما نكون إلى الاستفادة القصوى من عامل الزمن حتى لا نهدره في ما لا ينفع حيث أن أهم سلاح نمتلكه اليوم هو روح المقاومة والاستعداد للتضحية وبالتالي لا بد من الاستفادة من هذه الروح في تسريع حركة المقاومة وكسب عامل الزمن عبر تصعيد العمل المسلح في قلب مركز السلطة لخلق قوة موازية والتفاف شعبي على الأقل في المرحلة المقبلة على صعيد الداخل ولكي تكون هناك قوة تحمي الجماهير وحتى تتاح لها الفرصة للمساهمة بدورها في التصدي للمشروع الاستثنائي لنظام افورقي تمهيدا للقضاء عليه وإعادة الحقوق والأراضي المصادرة لأصحابها وعودة الأجنبيين من هجروا قسرا من قراهم بل بلادهم والقضاء على كل صور الظلم السياسي والثقافي والاجتماعي والتوزيع الغير عادل للسلطة والثروة والمساهمة مع الآخرين في بناء دولة ديمقراطية تتساوى فيها الحقوق والواجبات . لذا أن تسريع عمل المقاومة المسلحة يجب أن يكون من أولويات التضامن لأنه يقع على كاهلها عبء أكبر من الآخرين على صعيد الواقع لأنها مطالبه أولا من قواعدها أن تحميها من خطر الاستئصال من أراضيها بل وجودها كله المههد بالفناء الكامل وهذا أمر لا يمثل تحديا للآخرين بقدر ما يمثل للتضامن لذا يجب إن نتضافر جهود مكوناتها من اجل تحقيق هذا الهدف كما أن المشروع الاستثنائي يستهدف أيضا ضمن أهدافه عزل القوى الوطنية وحصر حركتها ضمن حيز جغرافي ضيق على هامش الحدود وعدم السماح لها بالالتحام مع جماهيرها عبر خلق واقع سكاني جغرافي جديد عازل ومعادي لها وبالتالي حرمانها من منابعها الشعبية الداعمة لها حتى تنزوي وتتلاشى في المستقبل , بالإضافة إلى ذلك كله أن جبهة التضامن تمثل تحديا لآخرين يندرج ضمن أجندتهم السياسية في إطار مشروعهم السياسي المستقبلي للتغيير. وهذا يفرض عليها عبء إضافي وبالتالي هي مطالبه بالقيام بدور مضاعف لإقناع القوى الدولية المؤثرة على المسرح السياسي الدولي بأولوياتها الوطنية حتى لا تقع تلك القوى أسيرة التصورات الكلاسيكية التي درجت تقدمها لها بعض القوى الأخرى عن طبيعة أهدافها ومنطلقاتها وهي تصورات تنحصر في البعد الديني بما يثير هواجس بل مخاوف تلك القوى الدولية بحيث تجعلها تقف منها موقف سالب يؤثر على مسيرتها على الصعيدين الداخلي والخارجي.

البرنامج السياسي لجبهة الثوابت الوطنية الارتيرية الجزء الاول

حلقات البرنامج السياسي لجبهة الثوابت الوطنية الجزء الاول

البرنامج السياسي لجبهة الثوابت الوطنية الارتيرية المقر من الاجتماع التداولي الثاني 11ديسمبر2008م

مقدمة لما كان برنامجنا للمرحلة الأولى يقتصر على الجانب الدعوي أي الدعوة لوحدة القوي السياسية لأبناء الأغلبية المسلمة لتشكيل كتلة وطنية تجمعهم في إطار واحد للتصدي للمشروع الطائفي أي انه كان يقتصر على الجانب النظري والحواري ، فإننا تمكنا بفضل الله وعونه من تحقيق الجزء الأكبر منه حيث استطعنا عبر الوسائل الإعلامية المتاحة والحوار مع الجميع خلق وعي لطبيعة الصراع مع النظام الطائفي على مستوى جمهور أبناء الأغلبية كما استطعنا عبر الحوار مع القوي السياسية والنخب السياسية المستقلة والملتزمة والنخب الثقافية والاجتماعية من الوصول إلى فهم مشترك لحجم الاستهداف الذي نتعرض له من قبل النظام الطائفي المهيمن على السلطة والقوي السياسية خارج السلطة وحلفانهم ، ولكن تبقى قضية تحقيق الوحدة العضوية في إطار سياسي لمختلف القوي السياسية كما كنا نطمح تبقى مرهونة بنضوج الظروف الموضوعية والذاتية الغير متوفرة الآن ، وبالتالي كان لا بد من الاستمرار في العمل وفق مقتضيات وضرورات المرحلة ونظرا لان الظرف الحالي بطبيعته الضاغطة يدفع في اتجاه تسريع الحركة من أجل إنقاذ البلاد من الانهيار والمصير المجهول الذي يقوده إليه هذا النظام عبر وضع برنامج سياسي في فترة قصيرة قدر الإمكان حيث أن استمرار هذا النظام في السلطة بسلوكة الحالي يمثل تهديدا كبيرا لمستقبل البلاد السياسي والاقتصادي فحسب بل تهديدا للوحدة الوطنية وللإستقلال الوطني لأنه يعمل على أحداث انهيار كل مقومات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصاد ويقود البلاد نحو الموت البطئ ولكنه الحتمي إذا لم تعمل القوي السياسية على إسراع الخطى في عملية إنقاذ وطني عبر مقاومة شعبية بالداخل و باللغة الوحيدة التي يفهما ويستوعبها هذا النظام الذي لا يكتثرت لما يحدث في البلاد ألا لمسألة واحدة وهي تأمين بقاءه في السلطة بأي ثمن حتى ولو أدى ذلك إلى انهيار البلاد كليا .وعليه أن الحاجة أصبحت ملحة جدا أكثر من أي وقت مضى لوضع برنامج سياسي يهدف إلى تفعيل دور الشعب الارتيري في حركة التغيير وذلك عبر تأسيس حركة مقاومة شعبية واسعة تغطي كل مناطق البلاد تلك هي الوسيلة الوحيدة التي سوف تؤدي إلى إنقاذ شعبنا من المصير المجهول الذي يقوده إليه نظام افورقي في أقرب وقت ممكن حيث أن التعويل الحالي من قبل القوي السياسية الارتيرية على العامل الخارجي الدولي والإقليمي للدفع في اتجاه التغيير لم يأت بنتيجة في الوقت الذي تتفاقم فيه الأوضاع على كافة الصعد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وإنسانيا في البلاد بشكل خطير بل كإرثي إذا لم يتم تدارك الوضع بسرعة حيث لم يعد هناك وقت كافي يسمح بالانتظار أكثر ، وكذلك أيضا التعويل على أن التغيير يأتي من قبل عناصر السلطة أمر بات صعبا نظرا لان الطاغية يشدد من قبضته الأمنية كل يوم جديد على كل أجهزة الدولة بحيث أصبح هامش الحركة لعناصر تغيير محتملين من داخل مؤسسات السلطة ضيقا جدا أن لم نقل معدوما .

تفاصيل البرنامج السياسي

ينقسم البرنامج السياسي للمرحلة الثانية إلى شقين الأول يتعلق بتأسيس مقاومة شعبية للتصدي لآلة القمع لنظام افورقي بغية القضاء على مناخ الخوف والرعب الذي شكلته على مدى سبعة عشر عاما بهدف شل حركة الشعب الارتيري وإبقاءه عاجزا عن التصدي له وإجباره على الخضوع لإرادته لضمان استمرار الطاغية في السلطة إلى الأبد دون اكرتات لمعاناته وعذابه حيث أن وجود مقاومة شعبية منظمة تمتلك القوة الردعية اللازمة سوف تساهم حتما في وضع حد لسطوة تلك الأجهزة القمعية بحيث تجعلها تتراجع وتصبح في حالة الدفاع عن نفسها وسينحسر دورها وتأثيرها وسط الشعب الارتيري وبالتالي يتحرر الشعب من قبضتها مما سوف يمكن المواطن الارتيري العمل بفاعلية كبيرة في عملية التغيير الديمقراطي، وأما الشق الثاني يتعلق بالحركة السياسية في الخارج لدعم العمل المقاوم في الداخل وتعزيزه وربط الخارج بالداخل وكذلك ابراز معاناة الشعب الارتيري في الداخل للعالم وفضح وتعرية النظام الطائفي ومواجهة النشاطات القمعية التي هدفها تكميم أفواه الارتيريين ونشر الرعب والخوف في أوساطهم عبر أجهزته الاستخباراتية في الخارج التنسيق والعمل مع القوي الوطنية المعارضة التي تبدي استعدادها التعاون معنا وفق برامجنا السياسي والمبادئ التي تحكمه .

أولاً- بناء مقاومة شعبية

أن قيام قوة مقاومة شعبية لا يعني أن خيار الردع وسيلتنا الوحيدة في نضالنا من أجل التغيير الديمقراطي إنما هي أحد وسائل المقاومة وهي وسليه يقتصر دورها في ردع السلطة الغاشمة التي تجاوزت الحدود في استخدام القوة وأصبحت وسلتها الوحيدة للتعامل مع خصومها في الرأي السياسي بل هي وسلتها الوحيدة في تعاملها مع الشعب الارتري في كافة الصعد وبالتالي حرفت العلاقة الطبيعية المفترض أن تكون بين أي حكومة وشعبها تحكموهما قوانين ونظم قائمة على أساس احترام الحقوق والوجبات بين الطرفين إلى علاقة أشبه بين السيد والعبيد حيث جردت الشعب الارتري من كل حقوقه الدستورية كمواطن وكذلك من أدميته كإنسان وحوته إلى اله لتنفيذ أوامرها دون اعتراض لذا أن مقاومة هذا النظام في الحقيقة إنما هي حالة أشبه بالتححرر من العبودية إذا جاز التعبير وهو وصف قد يكون مجازي ولكنه أقرب للحقيقة منه كتعبير لغوي وبالتالي أن ردع هذا النظام الدموي إنما هو دفاع عن النفس و آدمية الإنسان الارتري وكرامته إلا أن وسيلة الردع ليست الوسيلة الوحيدة كما ذكرنا أعلاها إنما هناك وسائل متعددة سلمية لكنها فعالة كوسائل نضالية لأتقل خطورة وأهمية من وسيلة الردع منها العمل الشعبي اليومي مثل التنظيم والتحريض ونشر الوعي الديمقراطي والدستوري وأهمية التنظيم والعمل الجماعي وتاطير الجماهير والكتابة على الجدران وتوزيع المناشير واستخدام الوسائل الإعلامية بمختلف أنواعها وغيرها من الوسائل العديدة والمتعددة ستكون هذه الوسائل هي أساس عملنا المقاوم في الداخل والخارج ولاسيما البداية والتأسيس وأن عمليات الردع ما هي إلا استكمال لعملنا السلمي الديمقراطي وليس بديل عنه وعلى كل أن عمل المقاومة الشعبية ينطلق من المبادئ التالية:

- 1- أن نضالنا هو من أجل إعادة العمل بالثوابت الوطنية التي ارتضاها شعبنا وشكلت لدية صيغة للتعایش السلمي الديمقراطي والذي كرسها أول برلمان وطني منتخب بعد مرحلة تقرير المصير عام 1952 وتجلى في أول دستور ارتري بأشراف الأمم المتحدة ممثلة المجتمع الدولي.
- 2- تخليص الشعب الارتري من قبضة النظام الدكتاتوري الطائفي وإعادة النظام الديمقراطي ألتعددي والحزبي والحريات العامة الذي صادره الاحتلال الإثيوبي وتنكر له نظام افورقي بعد الاستقلال الذي كان من الأهداف الاساسية التي ناضل من أجل استعادتها الشعب الارتري سلميا عبر حركة تحرير ارتريا ومن ثم الكفاح المسلح الذي فجرته جبهة التحرير الارترية وقدم فيها مئات الآلاف من أرواح الشهداء وتحمل بسببها الكثير من التضحيات .
- 3- أن عمل المقاومة الردعية لا يستهدف المدنيين أو المؤسسات المدنية أو مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية النظامية مثل الجيش والشرطة الرسمية والقضاء إنما يستهدف العناصر التي تتسبب في إيذاء المواطنين وكذلك الأجهزة القمعية التي تقوم بعمليات الاعتقالات الغير قانونية وفرق الموت التي تنشر الخوف والرعب والإرهاب وسط الشعب الارتري وخلايا التجسس على المواطنين المبتوثة وسط الشعب التي تمثل مخالب لأجهزة الطاغية القمعية أي أن عمليات المقاومة الردعية انتقالية ومدروسة ومحددة بدقة.
- 4- القضاء على السياسة الطائفية الدكتاتورية القائمة على التمييز بين المواطنين على أساس الدين والقبيلة والجهوية والإقليمية التي ينتهجها النظام القائم .

5- نشر روح التسامح والتوافق والتعايش السلمي الديمقراطي بين مكونات الشعب الارتريري المختلفة وكذلك مفاهيم الديمقراطية والحريات العامة ومفهوم الدولة المدنية.

6- أن المقاومة الشعبية ككيان مقاوم تعمل بموجب نظم ولوائح تضبط عملها ومقره بشكل ديمقراطي .

نشرة الثوابت الكترونية

عدد شهر نوفمبر الصفحة 2009